

«أبو مازن» بين الترحيب والتشكيك

ممدوح نوفل*

قبل وصول هذا العدد من "مجلة الدراسات الفلسطينية" إلى القارئ، يفترض أن يكون محمود عباس "أبو مازن" قد انتهى من تأليف حكومته ونال ثقة المجلس التشريعي. ومحمود عباس، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، هو ثاني رئيس حكومة في التاريخ الفلسطيني بعد أحمد حلمي باشا، رئيس "حكومة عموم فلسطين"، التي أُلقت بعد "النكبة" في 23 أيلول/سبتمبر 1948 ولم تنجح في تكريس ذاتها كجزء رئيسي من مكونات النظام السياسي الفلسطيني وقائدة له.⁽¹⁾ وهي لم تعمر طويلاً لاعتبارات عربية ودولية وفلسطينية، وجمدت أعمالها بصورة رسمية سنة 1952، وتحولت إلى جزء من التاريخ الفلسطيني، لا يكاد يتذكرها كبار السن من الفلسطينيين والمؤرخين الفلسطينيين والإسرائيليين القدامى و"الجدد". فهل ستعمر حكومة "أبو مازن" طويلاً، أم أن عمرها قصير؟ وهل استحداث هذا المنصب في هيكلية السلطة الفلسطينية يلبي حاجة فلسطينية وله ضروراته الوطنية، أم أن لا ضرورة له، وفرضته عوامل خارجية قاهرة؟ وهل سيؤدي هذا الإطار القيادي الجديد دوراً فاعلاً في النظام السياسي الفلسطيني ويكرس نفسه قائداً له، أم أنه قام على أرضية فلسطينية غير ناضجة لاستيعابه، وسيعمق الانقسام القائم في الحركة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو سنة 1993، ويحوّله إلى صراعات داخلية دموية؟

أسئلة كثيرة واجتهادات متنوعة أثارها استحداث منصب رئيس حكومة فلسطينية في صفوف الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، مظاهر التباين فيها أكبر من الاتفاق. بعضها تضمن نوعاً من الترحيب بالخطوة، وبعضها الآخر على النقيض من ذلك. وأظن أن المقارنة التي يجريها بعض المشككين مع حكومة عموم فلسطين برئاسة حلمي باشا غير موضوعية، وتتجاهل أن أوضاع الحركة الوطنية الفلسطينية والأوضاع الدولية والإقليمية المحيطة بالقضية الفلسطينية في مطلع القرن الحادي والعشرين، تختلف عن تلك التي أحاطت بها في منتصف القرن الماضي. والسؤال المطروح ليس كم من الزمن ستبقى حكومة "أبو مازن" في قيد الحياة، وإنما ماذا يمكن أن تحقق للفلسطينيين في المدى المنظور؟

(* كاتب فلسطيني، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

(1) راجع: محمد خالد الأزعر، "حكومة عموم فلسطين" (القاهرة: دار الشروق، 1998).

الفكرة قديمة وللتباين حولها ما يبرره

إلى ذلك، بينت المشاورات والاتصالات التي أجراها "أبو مازن" أن حركة "فتح"، وحزب الشعب، وحزب فدا، وجبهة النضال الشعبي، وأغلبية واسعة في المجلس التشريعي، وقطاعاً واسعاً من المستقلين، كلها تساند توجهه، وتدعو إلى الالتفاف حوله باعتباره ضرورة وطنية قبل أي شيء آخر، ويفتح الآفاق أمام تحقيق بعض قضايا الإصلاح والتجديد المنشودة، وأظهرت رغبة قوية في المشاركة في الحكومة. وأشك في أن حكومة "أبو مازن" تتسع لجميع المستوزرين من الفصائل، والأحزاب، والمنظمات الشعبية، والمجلس التشريعي، والمستقلين. أما حركتنا "حماس" والجهد الإسلامي والجبهتان الشعبية والديمقراطية، فإنها إلى جانب معارضتها التوجهات السياسية لرئيس الحكومة، اعتبرت الخطوة جزءاً يسيراً من مطالب وشروط كثيرة تطالب بها إسرائيل والإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي، وشككت في جدواها على الصعيد الوطني، ورفضت في بيانات علنية المشاركة في الحكومة، وهي تخشى أن تتحول هذه الحكومة إلى "حصان طروادة" لإجهاض "الانتفاضة"، وأن ترضخ للضغوط الأميركية - الإسرائيلية، وتقدم تنازلات تمس الحقوق الوطنية. وبين المرشحين بالخطوة والمشككين فيها تقف الأغلبية الشعبية "الصامتة" بانتظار ما ستحققه الحكومة الجديدة.

لا شك في أن التباين الحاد بين أطراف النظام السياسي الفلسطيني في شأن هذه المسألة الوطنية وسواها من القضايا الوطنية الكبرى أمر طبيعي، وله ما يبرره. فقرار استحداث المنصب لم يأت في سياق عملية داخلية صرفة هدفها ديمقراطية أوضاع السلطة وإصلاحها، وإنما ظهر للحياة بعد تعرض القيادة الفلسطينية لضغوط خارجية، وتعرض عرفات شخصياً لضغوط أميركية وإسرائيلية مكثفة، تبعها ضغط قوي صريح مارسته "المجموعة الرباعية الدولية"، المؤلفة من ممثلين عن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة.⁽²⁾

ولم يتوقف ضغط المجموعة الرباعية على القيادة الفلسطينية عند حدود الحديث المباشر والإلحاح الشديد في اللقاءات الثنائية والجماعية التي عقدت مع عرفات وأركان السلطة، بل أدرجت هذا المطلب الأميركي - الإسرائيلي نقطة رئيسية في نص "خريطة الطريق"⁽³⁾ وربطت إعلان "الخريطة" والشروع في تنفيذها باستحداث المنصب ونشر القرار في الصحف ووكالات الأنباء وتكليف شخصية محددة القيام بالمهمة.

(2) تألفت المجموعة الرباعية الدولية لإنجاز مهمة الإشراف على إصلاح أوضاع السلطة الفلسطينية المالية والأمنية والإدارية، كخطوة أولى على طريق استئناف المفاوضات وحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

(3) راجع: "النهار" (بيروت)، 2003/3/19.

وبعد تلبية مطالبها رحب أطراف المجموعة بالخطوة، وجاء الترحيب الإسرائيلي أكثر من متحفظ، حمل في طياته شروطاً وملاحظات تنم عن نيات سيئة. وتلقى رئيس الحكومة المكلف التهاني من الجميع، لكن الحصار الإسرائيلي لم يرفع عن عرفات، ولم يلمس الناس في الضفة وقطاع غزة تغييراً في الموقف الإسرائيلي على الأرض، وواصلت حكومة شارون كل صنوف أعمالها العدوانية ضدهم، وشدت الجيش الإسرائيلي الحصار المضروب حول المدن والقرى والمخيمات، وزادت الاعتقالات وتدمير الأملاك.

وبصرف النظر عن دوافع وأهداف الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية والمجموعة الرباعية من وراء استحداث منصب رئيس حكومة، فإن أشد معارضي الخطوة لا يستطيعون إنكار أنها كانت، ولا تزال، حاجة فلسطينية ملحة قبل أن تكون مطلباً دولياً وشرطاً أميركياً - إسرائيلياً. وتقاطع المطالب الدولية مع الحاجة الفلسطينية لا يمس صدقية الخطوة أو وطنيتها، ولا يلغي ضرورتها العملية. وإذا كانت خطوة تعيين "أبو مازن" رئيساً للحكومة، في نظر بعض القوى الفلسطينية، ولدت بعملية قيصرية فرضتها تدخلات خارجية، فالكل يعرف أن هذه المسألة نوقشت عدة مرات في الهيئات القيادية الفلسطينية. وقد ظهرت على المسرح السياسي الفلسطيني، أول مرة، في دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة عند إعلان الاستقلال وقيام الدولة في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر 1988، وكانت الجبهة الديمقراطية، وعدد قليل من قادة حركة "فتح"، وفئة واسعة من المستقلين، متحمسين لتأليف حكومة فلسطينية مؤقتة وفصل رئاسة الدولة عن رئاسة الحكومة.

وفي حينه قرر المجلس الوطني: (1) تشكل لدولة فلسطين حكومة مؤقتة في أقرب وقت ممكن، وطبقاً للظروف وتطور الأحداث. (2) يفوض المجلس المركزي اللجنة التنفيذية بتحديد موعد تشكيل الحكومة المؤقتة، وتكلف اللجنة التنفيذية بتشكيلها، وتعرض على المجلس المركزي لنيل ثقته. ويعد المجلس المركزي النظام المؤقت للحكم، إلى حين ممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته الكاملة على الأرض الفلسطينية. (3) يتم تشكيل الحكومة المؤقتة من القيادات والشخصيات والكفاءات الفلسطينية من داخل الوطن المحتل وخارجه، وعلى أساس التعددية السياسية وبما يجسد الوحدة الوطنية. (4) تحدد الحكومة المؤقتة برنامجها على قاعدة وثيقة الاستقلال والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير وقرارات المجالس الوطنية. (5) يكلف المجلس الوطني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بصلاحيات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لحين إعلان تشكيلها. (4)

ولعل من المفيد أيضاً التذكير بأن الموضوع ذاته طرح بقوة "ليلة انتخاب أبو

(4) راجع كراس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة التاسعة عشرة، إصدار منظمة التحرير الفلسطينية.

عمار رئيساً لدولة فلسطين" في اجتماع المجلس المركزي في تونس مطلع نيسان/أبريل 1989، بحضور الجبهتين الشعبية والديمقراطية. ودار نقاش ساخن بشأن استحداث منصب نائب لرئيس الدولة ومنصب رئيس للحكومة. وتجدد طرح الموضوع عند تشكيل السلطة سنة 1994، واقترح البعض استحداث منصب رئيس حكومة، وفصل مهمات رئيس اللجنة التنفيذية رئيس السلطة الوطنية عن مهمات رئيس الحكومة، وعدم الجمع بين عضوية اللجنة التنفيذية وعضوية الحكومة. ومهما تكن النيات، فالاعتراض في هذا الوقت بالذات على استحداث هذا المنصب يندرج، بحسب تصوري، في بند قراءة مغلوطة فيها للخطوة وأبعادها الوطنية، وسوء تقدير للموقف المحيط بالشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة، واستصغار شأن التطورات الدولية الدراماتيكية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية.

وإذا كان المعارضون والمتحفظون تجاه الخطوة يعتبرون التفاعل مع مطالب المجموعة الرباعية الدولية رضوخاً للضغوط الخارجية، فهذا التراجع يجب أن يؤخذ في سياقه الوطني. ومقياس الحكم على خطوة سياسية تنظيمية كبيرة كهذه يجب ألا يكون الدوافع والأسباب الطارئة التي حكمت ظهورها للحياة، وإنما مدى الحاجة الوطنية إليها، وطبيعة أثارها ونتائجها، ومدى خدمتها للتوجهات الوطنية المباشرة والبعيدة. ثم إن التراجع في سياق حماية المصالح العليا للشعب، ودرء الأخطار عنه، وتقليص خسائره في مرحلة حكم شارون واليمين المتطرف في إسرائيل، وفي مرحلة الحرب المدمرة على العراق، فضيلة كبيرة ما بعدها فضيلة، بعكس ما يمكن أن يقال في تسهيل حماقة أو حماقات قد يرتكبها شارون وأركانها ضد الفلسطينيين شعباً وقيادة. وأظن أن الإقدام على الخطوة قبل بدء الحرب على العراق قلص فرص شارون في توجيه ضربات نوعية إلى السلطة وقيادتها.

وتجدر الإشارة إلى أن ظهور استحداث منصب رئيس الحكومة أمام الشارع الفلسطيني وكأنه استجابة لضغوط إقليمية ودولية، لم يكن قدراً لا مفر منه. فقبل أن يتحول الموضوع إلى شرط دولي، وذريعة إسرائيلية لتغطية العدوان، كان الأمر مدار بحث ونقاش فلسطينيين متواصلين. وفي أواخر آب/أغسطس 2002، رفعت مجموعة من المستقلين من أعضاء المجلس المركزي - أفرادها غير طامحين إلى منصب وزاري، ولا أحد منهم مرتبط بسفارة - مذكرة إلى أبو عمار اقترحوا فيها⁽⁵⁾ "اتخاذ الإجراءات الدستورية لتعيين رئيس وزراء"، وقالوا إن "هذه الخطوة تساعد في تجريد الإدارة الأميركية من ادعاءاتها الباطلة، وتسهل على السلطة استعادة موقعها في الساحة السياسية الدولية وتفعيل دورها في درء الأخطار المحيطة بشعبنا". وأضافت مذكرتهم "ونرى في أبو مازن تحديداً خير من يملأ هذا المركز لاعتبارات سياسية وحزبية

(5) وقع المذكرة: فائق وراة، إسحق الخطيب، ممدوح نوفل، إبراهيم قبعة، إبراهيم أبو عياش، الأب قرمش.

وتاريخية.

في حينه، وافق "أبو مازن" على الفكرة من حيث المبدأ، وأبدى استعداداً لتحمل المسؤولية، لكن أبو عمار رفضها وشكك في جدواها، وتساءل إن كان الإقدام على خطوة كهذه يلغي انحياز إدارة بوش إلى إسرائيل، ويوقف عدوان شارون المتواصل منذ أكثر من عامين تحت بصر وسمع الجميع، ويفك الحصار المضروب على القيادة الفلسطينية، أم أنه يسهل على شارون وأركانها تنفيذ مخطتهم الرامي إلى تدمير السلطة والتخلص من قيادتها، وتدمير مقومات الدولة، وفرض الاستسلام على الفلسطينيين؟ لاحقاً، تجاوب أبو عمار مع المطالب الدولية، بأمل تقليص الخسائر الفلسطينية في مرحلة الحرب على العراق وتفسخ النظام الرسمي العربي، وبأمل تنفيذ الوعود التي سمعها من أعضاء المجموعة الرباعية الدولية، والمتعلقة بفك الحصار وتحريك عملية السلام وإنهاء الصراع. وإذا كان تأخير الخطوة قلل من قيمتها، والتدخل الخارجي ساهم في تشويه صورتها في الشارع الفلسطيني، فإن ظهورها المتأخر خير من عدمه، ولا يحول دون استثمارها في تطوير الوضع الداخلي وتفعيل الدور السياسي في الحقل الدولي.

وخير لمن يستخدم ترحيب شارون وبعض أركانها باستحداث المنصب وبتكليف "أبو مازن" القيام بالمهمة، مبرراً لمعارضة الخطوة والتشكيك في جدواها على الصعيد الوطني، ألا يتسرع في إطلاق الأحكام. فموقف شارون وأعوانه من أقطاب اليمين مناورة مكشوفة عمرها قصير، وهدفها تشويش العلاقات الداخلية. وحديثهم الإيجابي عن إسناد مهمة رئاسة الحكومة إلى "أبو مازن" لن يدوم طويلاً. وها قد بدأ بعضهم، وفي مقدمهم وزير الدفاع شأؤول موفان، ووزير الخارجية الجديد سيلفان شالوم، يشككون في قدرة "أبو مازن" وحكومته على القضاء على "الإرهاب والإرهابيين"، ويتفقون على منح "أبو مازن" فرصة شهرين كاختبار، ويرفضون تقديم ما يعزز مكانة الحكومة الجديدة في الشارع الفلسطيني قبل التأكد من نجاحها في الاختبار.

ولا حاجة إلى التذكير بأن شارون ليس غيوراً على مصالح الفلسطينيين، وموقفه العدواني ينطلق من قناعة أيديولوجية يمينية عنصرية راسخة لا تتغير. وقد استخدم قضية الفساد والإصلاح، وتغيير عرفات، واستحداث منصب رئيس حكومة، غطاء لسياسة الهروب من العودة إلى طاولة المفاوضات، وتبريراً لأعمال القتل والتدمير التي اعتمدها منذ توليه الحكم سنة 2001. ويدرك شارون وأركانها الأمميون أن تعيين رئيس حكومة فلسطيني يجردهم من الذريعة التي يستخدمونها لتعطيل المفاوضات والتنصل من استحقاقات الاتفاقات السابقة، ويعرفون أيضاً أن الحكومة الجديدة لن تكون أداة طيعة في يدهم، ولن ترضخ لشروطهم السياسية المذلة ومطالبهم التوسعية. ويعرفون سلفاً أن "أبو مازن" وأعضاء حكومته ليسوا أقل تشدداً في المسائل المتعلقة

بالحقوق الوطنية الفلسطينية الأساسية من الحكومات السابقة التي ترأسها عرفات، وخصوصاً تلك المسائل المتعلقة بالانسحاب حتى حدود 1967، وإزالة المستعمرات، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً. كما يعرفون أنهم يرفضون بالمطلق مشروع شارون الداعي إلى إقامة حكم ذاتي لكانتونات على 42% من أراضي الضفة الغربية.

مهمات كبيرة وأوضاع تحد من القدرة على الإنجاز

لا شك في أن مهمات وطنية كثيرة وكبيرة مطلوبة من الحكومة الجديدة ورئيسها في وقت تعترض طريقها صعوبات وعقبات داخلية وخارجية متنوعة: بعضها يندرج في بند مهمات ملحة وعاجلة قابلة للتحقيق خلال فترة زمنية وجيزة، وبعضها الآخر يصعب تحقيقه ما دام اليمين الإسرائيلي بزعامة شارون ممسكاً بزمام الحكم في إسرائيل، وما دامت الإدارة الأميركية وجميع الدول العربية والأجنبية المعنية بحل الصراع الفلسطيني — الإسرائيلي مشغولة بالحرب على العراق وتفاعلاتها وتداعياتها المباشرة واللاحقة. فالحديث، مثلاً، عن استئناف المفاوضات بشأن قضايا الحل النهائي (القدس واللاجئين والحدود والمياه، إلخ) على قاعدة ما طرح في مفاوضات كامب ديفيد في صيف سنة 2000، وفي محادثات طابا في شتاء سنة 2001، وإزالة المستعمرات، وإنهاء احتلال أراضي 1967، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وإجراء انتخابات فلسطينية، إلخ، لا أفق لترجمته قبل انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني/نوفمبر 2004. والحركة نحو تحقيق شيء من ذلك كله ستبقى مجمدة إلى ما بعد إنجاز عملية الاستلام والتسليم في البيت الأبيض في شتاء سنة 2005. والتجربة التاريخية تؤكد أن الفلسطينيين يتعرضون دوماً لأقصى الضغوط الأميركية في فترة انتخابات الرئاسة والكونغرس الأميركيين، إذ تزداد حاجة المرشحين الأميركيين في الانتخابات إلى اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة. وإذا كان التشدد في التمسك بالحقوق الوطنية يفرض على "أبو مازن" إدراج هذه القضايا الجوهرية في برنامج حكومته، فليس من العدل محاسبته عليها خلال العام المقبلين، وخصوصاً أنه بدأ عمله في أوضاع فلسطينية وإقليمية ودولية بالغة الصعوبة والتعقيد، وسيجذب في العام الأول من عمر حكومته عكس تيار دولي جارف. فكلا الاحتلال وممارساته اليومية يعقد العمل، وشارون وأركانها لن يقدموا لرئيس الحكومة، "أبو مازن"، شيئاً يتعلق بالسيادة على الأرض والجو والمياه لم يقدموه لعرفات. والسلطة الفلسطينية منهكة، وأجهزتها الأمنية مدمرة، ومؤسساتها مشلولة، والمعارضة الفلسطينية قادرة على إرباك التوجه، وتداعيات الحرب على العراق تطغى

على ما عداها من المشهد في الشرق الأوسط، وتحجب نارها ودخانها وغبارها الرؤية عما يجري في فلسطين، وتلقي على عاتق الحكومة مزيداً من الأعباء السياسية والأمنية، وتحرمها في مرحلة حرجة من عمرها الحد الأدنى من الدعم المادي والمعنوي الذي تحتاج إليه، وما تعهد أعضاء المجموعة الرباعية الدولية بتقديمه. وأشك في أن تتمكن مؤسسات الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، في الأسابيع المقبلة، من فعل شيء مجد يعزز مكانة حكومة "أبو مازن"، وخصوصاً أن إسرائيل لا تعيرها أي وزن، وتسعى لتقليص دورها في حل الصراع. والرهان على ترجمة ترحيب الإدارة الأميركية بتعيين "أبو مازن" رئيساً للحكومة إلى خطوات عملية يلمسها الناس في الضفة والقطاع، يشبه حلم إبليس بالجنة.

ويخطئ من يعتقد أن إدارة بوش ستكون مستعدة أو قادرة، خلال فترة حرب العراق أو بعدها، وعلى أبواب الانتخابات الأميركية، على ممارسة ضغط جدي على حكومة شارون وإرغامها على قبول "خريطة الطريق" التي رسمتها المجموعة الرباعية، ولا سيما أن رياح هذه الحرب لم تجر كما اشتهدت سفن بوش الحربية، وسيخرج الرئيس الأميركي منها ضعيفاً، حتى لو أطاح نظام صدام، وجرّد العراق من أسلحة الدمار الشامل، واستولى على منابع النفط العراقي. والأرجح أن يظل بوش منشغلاً بمشكلات العراق فترة طويلة. فإعادة توحيد العراق وبرمجته وفق "الرؤية" الأميركية مسألة بالغة الصعوبة والتعقيد، وخصوصاً أن القوات الأميركية والبريطانية تصرفت خلال الحرب كقوات احتلال، وقتلت أعداداً كثيرة من المواطنين العراقيين المدنيين. ولعل من المفيد التذكير أيضاً بأن الرئيس بوش طرح "رؤيته" لتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي قبل عام، وأجلّ عرض "خريطة الطريق" عدة مرات إرضاء لشارون واللوبي اليهودي في الكونغرس. ولن يعجز شارون عن ابتزاز الجميع وإيجاد المداخل لإعادة طرح هذه "الخريطة" للنقاش، وزج الفلسطينيين وأطراف المجموعة الرباعية في متاهات التعديل والمماطلة.

في كل الحالات لا خيار أمام "أبو مازن" سوى الشروع في العمل بما يتوفر لديه من صلاحيات وإمكانات. وإذا لم يكن ثمة أفق لتحقيق إنجازات ملموسة في القضايا الوطنية الكبيرة في العامين المقبلين، ففي إمكانه هو وحكومته إدارة الصراع بصورة واقعية وهادئة، وتركيز الجهود على تقليص الخسائر الفلسطينية البشرية، والحد من الخسائر الاقتصادية، والعمل على إنجاز عدد من القضايا الأساسية الأخرى، وفي مقدمها كسب ثقة المواطن بعد كسب ثقة المجلس التشريعي، وتقليص الفجوة الواسعة التي فصلت السلطة عن الناس في مرحلة الحكومات السابقة، وتوفير الحماية السياسية للنظام الفلسطيني، وعرقلة مخطط اليمين الإسرائيلي الرامي إلى تدمير السلطة. والتدقيق في واقع الحال الفلسطيني يبين أن لا معنى ولا قيمة لاستحداث منصب

رئيس حكومة، إذا لم يلمس الناس في الضفة الغربية وقطاع غزة تغييراً في حياتهم، وخصوصاً في أمرين حيويين: توفير لقمة العيش، وتوفير الأمن. وهذان الأمران ينافسان أحدهما الآخر في احتلال قمة الأولويات، ويحتار المواطن في هذه الأيام أيهما الأهم لبقائه في قيد الحياة وصموده في وطنه.

إلى ذلك، يدرك رئيس الحكومة الجديدة وجميع الوزراء أن الاستيطان هو أخطر الأمراض على وجود الفلسطينيين في أرضهم، وأنه نهش حتى الآن مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية، وأن استمراره يعني خلق مزيد من الحقائق على الأرض يصعب تجاوزها. وإلى جانب هذه المهمات الثلاث الحيوية يتطلع المواطن الفلسطيني إلى "خريطة طريق" فلسطينية واضحة، تبين له باللموس جدية الحكومة الجديدة في إصلاح الوضع الداخلي، ولا سيما فرض سيادة القانون وتطبيقه على الجميع من دون استثناء، وإعادة بناء القضاء وتكريس نظام ثابت للرقابة والمساءلة والمحاسبة، ووقف التجاوزات، وإقصاء من يثبت تورطهم في الفساد والتقصير واستخدام المنصب لأغراض خاصة، وأيضاً إقصاء كل من يتجاوز حكم القانون ويتلاعب بالمال العام.

من البديهي القول إن ليس في الإمكان تحقيق أي من هذه المسائل قبل عودة الأوضاع، بالحد الأدنى، إلى ما كانت عليه قبل أيلول/سبتمبر 2000، وتعهد إسرائيل بوقف الاستيطان، وإنهاء حال ازدواجية السلطة القائمة على الأرض. فتوفير الأمن ولقمة العيش رهن انسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت فيها قبل هذا التاريخ، وإزالة الحواجز، وفك الحصار المضروب حول جميع المدن والقرى الفلسطينية التي احتلتها، ووقف المdahمات الفجائية، وإعادة الاعتبار إلى أجهزة الأمن الفلسطينية وتمكينها من أداء مهماتها. ولا جدال في أن قوى المعارضة الفلسطينية، المؤمنة بـ "الانتفاضة المسلحة"، قادرة ببضع عمليات استشهادية ضد المدنيين الإسرائيليين، وببضع قذائف هاون تطلق على المدن والمستعمرات، على إفشال جهود حكومة "أبو مازن" في تحقيق هذين المطلبين الشعبيين، وخصوصاً أن شارون وأركانها في اليمين الإسرائيلي ينتظرون مثل هذه العمليات العسكرية للتهرب من العودة إلى طاولة المفاوضات، ولاتهام "أبو مازن" وحكومته بالعجز عن محاربة "الإرهاب".

لكن من البديهي القول أيضاً إن تعمد إفشال الحكومة الجديدة يدفع بالخلاف الفلسطيني الداخلي إلى نقطة اللاعودة، ويفتح الباب لصراعات فلسطينية داخلية ليست في مصلحة أحد. فهل ستمنح المعارضة حكومة "أبو مازن" فرصة؟ وهل ستلتزم المبدأ الديمقراطي الذي يشدد على "خوض الصراع الداخلي في إطار الحرص على الوحدة"، أم أنها ستخطئ مرة أخرى في تقدير الموقف وتزيد في عذاب الفلسطينيين؟

لا خلاف بين المؤيدين لاستحداث منصب رئيس حكومة في هيكلية السلطة الفلسطينية وبين المعارضين له، بشأن عدالة الموقف الفلسطيني وشرعية مقاومة

الاحتلال. لكن الخلاف الجوهرى يكمن في تقدير الممكن تحقيقه من الأهداف الوطنية في هذه المرحلة من الصراع، وفي اعتماد الوسائل والأساليب الأنجع لتحقيقها. وتؤكد الخبرة التاريخية للشعوب، وضمنها تجربة الشعب الفلسطيني، أن هناك دائماً وسائل فعالة ومجدية في مقاومة الاحتلال، وأخرى فعالة لكن ضارة وتتسبب بإلحاق الهزيمة بالأهداف وبالمناضلين من أجلها. وهذه الأساليب يجب تفاديها حتى لو كانت عادلة ومشروعة. وهناك نوع ثالث يحرمه القانون والمبادئ الأخلاقية، وهذا أيضاً يجب تفاديه كلياً. والعرف الديمقراطي ومبدأ الحرص على الوحدة الوطنية يحرمان أي طرف حسم قضايا الخلاف بفرض رأيه بالأمر الواقع وتنفيذ ما يحلوه وتوريط الآخرين فيما يجب تفاديه، وخصوصاً إذا كان ثمن التوريط دماً ودماراً وحصاراً. وإذا كانت السلطة فقدت القدرة على فرض القانون وتكريس توجهاتها السياسية والأمنية الرئيسية على الأرض، فالارتقاء بالإحساس بالمسؤولية هو الذي يجب أن يملأ الفراغ، وليس الاندفاع نحو نشر الفوضى السياسية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

في جميع الحالات، أعتقد أن استحداث منصب رئيس حكومة في السلطة الفلسطينية خطوة صائبة في الاتجاه الصحيح، تؤسس لمرحلة جديدة في حياة النظام السياسي الفلسطيني. ودعاة التجديد والإصلاح والتغيير ملزمون بالعمل على إنجاح الحكومة، واحتضان هذا التوجه وحمايته وتطويره والبناء عليه. وفشل حكومة "أبو مازن" فشل للجميع، بمن فيهم أولئك الذين عارضوا استحداث هذا المنصب في هيكلية السلطة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>